لماذا يعشقون السفينة الهولندية؟

محمد أبو الغيط

ممدداً جسده، ومتكئاً على مرفقه، وحاملاً ابتسامة ثقةٍ على الطريقة التي يسمّيها المصريون «انجاعصا»، ليس رجل أعمال أنهى صفقة مليونية، بل هكذا ظهرت لقطة العامل، أحمد عزّت، أحد أبطال تعويم الناقلة «إيفرجيفن» في قناة السويس، والتي تم تداولها ملايين المرات.

أحمد عزّت، الذي كان يرتدي ملابس عمل متسخة بالشحوم، حكى، لاحقاً، أن الصورة تم التقاطها فور نجاح التعويم، وكان منبع سعادته أنه، بعد 17 ساعة من العمل، كانت مهمته الأخيرة إصلاح حبل الشد الخاص بالقاطرة بركة. وفور نجاحه في ذلك، ودخول القاطرة العمل، نجحت المناورة وتم تحريك الناقلة.

في أحاديث عزّت وغيره من مئات العمال والمهندسين الذين شاركوا على متن تسع سفن قطر وسفينتي «تكريك» فضلا عن مقاطع الفيديو التي التقطها المشاركون عفوياً، نشهد بوضوح أن الأمر لم يكن مجرّد وظيفة يقومون بها، بل كان شعوراً شخصياً حقيقياً. ما يفعلونه واجب وطني شخصي، والنجاح هو إنجاز شخصي أيضا. يعرف تماما كل من زار محافظات القنال صدق ذلك، حيث يتعاملون مع إرث مقاومة الاحتلال الإنكليزي، ثم الاحتلال الإسرائيلي، ومعارك القنال السياسية والعسكرية، باعتباره إرثاً شخصياً مباشراً. هناك يغدو التاريخ واقعاً ملموساً، لا قصصاً بعيدة، واقعاً متجسّداً في أشخاص وأماكن. حيث في كل أسرة شهيد أو محارب قديم أو تعرّضت للتهجير على الأقل.

وكان من اللافت في تداول أسماء قاطرات الشحن والكراكات المصرية أنها تحمل أسماء ذات تاريخ بارز. على سبيل المثال، تحمل الكراكة «مشهور» اسم المهندس مشهور أحمد مشهور، والذي كان أحد ثلاثة كلفهم جمال عبد الناصر بالسيطرة على شركة القنال إبّان خطاب التأميم في 1956، ونجح مع زملائه في تعويض انسحاب المرشدين الأجانب، وترقّى في الهيئة حتى تولى رئاستها، وتوفي عام 2008. وبالمثل، تحمل الكراكة «يونس» اسم مسؤول ثان عن التأميم، المهندس محمد يونس. هذا هو التراث المؤسّسي الذي يحمله عاملو الهيئة.

لذلك، كان تعامل بعض المعارضين الذين اندفعوا إلى التسفيه من احتفالات شعبيةٍ، لا رسمية، أقل ما يوصف به أنه فاقد للحِس الإنساني قبل السياسي. أصاب بعضهم هوسٌ عجيبٌ بترديد هستيريّ لقصة أن سفينة القطر الهولندية التي انضمت، في النهاية، وحدها التي حلت الأزمة. تجاهلوا حقائق بديهية، مثل تصريحات رئيس شركة «بوسكاليس» الهولندية التي تولت التعويم بأن العملية قد تستغرق أسابيع. كما أن من المهم التأكيد على أن الشركة انضمّت بعدما كانت هيئة قناة السويس وضعت الخطة بالفعل. لم يكن الغربيون هم «العقل» ونحن فقط «العضلات». تحمل هذه الصورة عنصريةً مُضادّة مذمومة. .. بل إن الاستعانة بالخبرات الدولية الصحيحة، وبالسرعة الواجبة، فضل يُنسب لمن فعله. سنّمنا من الفرق في عنتريات المؤامرة العالمية والشوفينية الفارغة. ومن المعهود أن يتم تقديم دعم دولي في حالات الأزمات الكبرى لمختلف الدول، كبرت أو صغرت. من المفهوم جدلية نسب الإنجازات لنظام غير ديمقراطي، يستخدمها في «برويا غندا» لتلميع الحاكم وتعزيز ترسّخه. لكن بالمقابل، يخبرنا الواقع أولاً أن حتى أعتى الأنظمة دكتاتورية قد تتماهى، في لحظة ما، مع الأهداف الوطنية. ولدينا قائمة طويلة من معارضين كانوا يؤيدون سياسات عبد الناصر الخارجية من داخل سجونهم، مع استمرار رفضهم سياساته الداخلية. وعلى صعيد آخر، فإن وضع تناقض بين الأنظمة الاستبدادية وتحقيق أي عمل ناجح بالمطلق تصور غير عقلاني، يكذّبه الواقعان، العالمي والمحلي. في تاريخ مصر القريب، أنجز نظام حسني مبارك حملة بالغة الضخامة والتعقيد، للتخلص من مرضي شلل الأطفال والبلهارسيا، كما أنجزت السلطات المصرية، أخيرا، حملة علاجية ناجحة ضد مرض «فيروس سي» الكبدي.

أين حكومة لبنان من الصراع الروسي الأميركي؟

جيرار ديب

قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، قبل أيام، إنّ بلاده ستحتاج إلى «تغيير النهج والأسلوب فيما يتعلق بلبنان» في السابيع المقبلة. وأضاف أنّ بلاده «ملتزمة بأمن لبنان ولن تترك شعبه في مأزق». وجاءت تصريحات ماكرون بعد يوم من إعلان مصدر دبلوماسي فرنسي أنّ على الأوروبيين والأميركيين زيادة الضغوط على الطبقة السياسية اللبنانية لتشكيل حكومة جديدة. وبعد زيارته روسيا أخيراً، حمل وفد حزب الله رسالة واضحة بضرورة الضغط على الطبقة السياسية للتسريع في تشكيل الحكومة في لبنان.

وقد رافقت تأكيد ماكرون دعوة الاتحاد الأوروبي فرنسا إلى تفعيل مبادرتها، ودفع المسؤولين في لبنان قبل الانهيار الكبير. وإضافة إلى الجهود الفرنسية، تقف الإدارة الأميركية في دعمها عبر التوجه إلى المسؤولين في لبنان، لإنجاز تشكيل حكومتهم، وإنقاذ ما تبقى من وطن. وفي مقابل الضغط الفرنسي، برز تدخل روسي على خطّ التشكيل، إذ لم يعد خفيّاً على أحد احتدام الصراع الروسي – الأميركي، سيما بعد تصريحات الرئيس الأميركي، جو بايدن، إنّ الرئيس الروسي بوتين قاتل، ويجب أن يُحاسب. هذا الصراع، بدا كجزء من الحملة الانتخابية للرئيس بايدن، إذ حدّد الرجل أنّ روسيا هي أخطر أعداء أميركا، والمهدّدة الأساسية لمصالح أميركا في العالم، وها هو يستمرّ ويترجم على أكثر من ساحة، ولبنان واحدة منها. وفي السياق عينه، قالت ثلاثة مصادر مطلعة لوكالة بلومبرغ إنّ إدارة بايدن ستفرض عقوبات إضافية لمنع بناء خط أنابيب غاز «نورد ستريم 2» لتوريد الغاز الروسي إلى دول أوروبية، قد تشمل الشركة الأم للمشروع، داعية الدول المشاركة إلى الانسحاب الفوري.

مؤكّد أنّ اللاعب الروسي يسعى إلى فرض الاستقرار في لبنان، لأنه بحاجة لذلك، فالتنقيب عن النفط والغاز في سورية قد بدأ، إذ عقدت الشركتان الروسيتان، كابيتال ليميتد وإيست ميد عمريت، عقدين مع الحكومة السورية، للتنقيب عن النفط في بلوكي 1 و2 في البحر المتوسط في محافظة طرطوس. ويهدف ضغط موسكو إلى التسريع في عملية تشكيل الحكومة اللبنانية، عبر حلفائها الإقليميين والمحليين، وذلك نتيجة تخوف القيادة الروسية من التفلت الأمني في لبنان، تحديداً من البوابة الشمالية، ما سينعكس على عملية التنقيب الروسية.

ولكن قد تجري الرياح بما لا تشتهيه السفن الروسية، سيما وإنّ الضغط الأميركي، عبر وسائطه في لبنان، يمنع التوصل إلى تشكيل الحكومة. صحيحٌ أنّ الرئيس المكلف، سعد الحريري، قام بثماني عشرة زيارة إلى قصر بعبدا، لكنّ الدخان الأبيض لم يخرج بعد، ويبدو أنه لن يخرج. فالأميركي غير متحمّس إلى تشكيلها، على خلاف الروسي، لأنّ إدارة بايدن لم تصل إلى تنازلات، سيما في موضوع ترسيم الحدود، ولا حتى في ملف النازحين السوريين، حيث صرّحت الإدارة الأميركية أكثر من مرة، عبر قائد القيادة الوسطى الأميركية، كينيث ماكينزي، عن ضرورة دمج النازحين السوريين في المجتمعات المضيفة.

ورأت مصادر متابعة أنّ الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة التي تمتلك القدرة على توفير عناصر جديدة تحرّك المشهد اللبناني، خصوصاً في الحكومي واشنطن والرياض، لا تبدو بعد جاهزة للدخول على خطّ تحفيز الحلول، على الرغم من زيارة سفير العربية السعودية وليد البخاري، قبل أيام رئيس الجمهورية ميشال عون، وما قد تحمله من جرعة تفاعل على خط التشكيل.

يتوسع الصراع الأميركي الروسي، فقد دعا وزير الخارجية الروسي، لافروف، إلى استخدام العملات الوطنية بدلاً من الدولار الأميركي في التسويات المتبادلة بين الدول لخفض مخاطر العقوبات الأميركية، وذلك في مقابلة مع وسائل إعلام صينية نشرتها وزارة الخارجية الروسية. ولا يغفل التحول في سياسات اليهود وغرف الغاز في الحرب العالمية الثانية مجرد «تفصيل على هامش التاريخ» في أذهان السياسيين. وعلى الرغم من محاكمته وتغريمه بثلاثين ألف يورو، فإن الإعلام لم يغفر له زلته، فاقصته ابنته، وتجنّب الحزب «معاداة السامية»، واستغل وقوع احداث إرهابية وإجرامية، ليركز حملاته على الإسلام والمسلمين، وهم لا بواكي لهم. وفي تقرير نشرته صحيفة «لوجورنال دو ديمانش» الفرنسية، يوم 28 مارس/ آذار، خلص إلى أنه: يعتقد حوالي 77% من الفرنسيين أن بلدهم بلد ذو ثقافة مسيحية، ويظن أكثر من 85% منهم أن العلمانية مهددة. يعتقد 47% من الفرنسيين بإمكانية التوافق بين قيم الجمهورية والدين الإسلامي، وتنزل النسبة إلى 32% عند المتعاطفين مع الحزب المتطرف. يعتقد 67% من الفرنسيين أن الهجرة تكلف فرنسا أكثر مما تجلب لها من منفعة، وترتفع النسبة إلى 81% عند المتعاطفين مع الحزب. يشعر 62% من الفرنسيين و81% من المتعاطفين مع الحزب بانعدام الأمان. يعتقد 75% أن فرنسا في حالة انتكاس وانحدار، وتصل النسبة إلى 91% عند هذا التيار. يعتقد حوالي 60% أن حزب التجمع الوطني عنصري، ويشكل تهديدا للديمقراطية الفرنسية. يعتقد 74% من المشمولين بالاستقصاء أن الحزب ينتمي لليمين المتطرف، ويظن 84% أن رئيسته مارين لوبان لا تصلح للرئاسة. الخلاصة أن أغلب الفرنسيين متفقون على أن فرنسا مهددة بثالوث خراب، كل عنصر فيه مرتبط بالآخر، ولا يمكنه فصله عنه، مشكل من «الهجرة، انعدام الأمن، والإسلاموية أو التطرف الإسلامي». ولكن إذ يُلاحظ تجذّر الأفكار اليمينية المتطرفة داخل أوساط المجتمع، يُلاحظ ضعف شعبية مارين لوبان، لأسباب تتعلق بشخصيتها أكثر مما تتعلق بالأفكار التي تعبر عنها، فيمكن الاستنتاج أن اليمين المتطرف استطاع ترويج أفكاره لدى الناس إليها، ما اضطر الأحزاب الفرنسية إلى الجنوح يمينا في مواقفها، خصوصا من الثالوث المذكور. ويكفي التذكير بمواقف الوزير الأول السابق، الاشتراكي مانويل فالس، إبّان حكمه من المهاجرين السوريين ومن الإسلام، بلّة (بإثبات الهاء) بمواقف عديدين من كبار زعماء اليمين التقليدي، خصوصا من حزب الجمهوريين الذي انضم عديدون منه إلى حزب التجمع الوطني الذي يهدف إلى طمأنة الفرنسيين من جهة قدرته على حكم البلاد، والقطع مع النظام الحالي الذي طال أمده في تبادل لدورات الحكم وللأدوار بين اليمين التقليدي واليسار. كما يروم توسيع قاعدته الحزبية التي لا تتجاوز 35% من الفرنسيين، وهو عدد من سبق لهم التصويت للحزب المتطرف، ولا سيما أنه، بعد التدقيق في الغاية من هذا الاختيار، يُقر ثلثا المصوّتين بأن تصويتهم احتجاجي ضد الأحزاب الأخرى، وليس دعما لأفكار الحزب المتطرف، ومن ثمة، واستحضارا لهذا كله، تخلى الحزب عن عديد من مواقفه التقليدية التي تضعفه أمام الجمهور، ومنها المطالبة بالخروج من الاتحاد الأوروبي ومن منطقة اليورو، أو رفضه سداد اليورو الدولة الفرنسية، لكنه أبقى وعوده الشعبوية الموجّهة، خصوصا، إلى قاعدته الانتخابية الصلبة، المؤلفة أساسا من فئة العمال والمسنين، مثل رفض تقشّف الميزانية والزيادة في الضرائب.

بناء على أعلاه، لا يتصوّر وصول الحزب إلى سدة الرئاسة، ولو يمشي بخطط حثيثة نحو الحكم، ما لم يغير قيادته ويختار زعيما له من خارج عائلة لوبان، لما يرمز إليه تاريخها من عنصرية وتطرف وفساد. بيد أنه لا مجازفة في القول إن الحزب نجح في ما هو أخطر، حيث استطاع تضخيم تيار العنصريين وتسويق أفكاره المتطرفة، وحُلّت عقد السنة كانت لا تجرؤ على النفوه بسريرتها الخبيثة والحاقدة.

(كاتب مغربي في باريس)

> أضحى التهجّم على الإسلام بحجة حرية التعبير أمرا عاديا لا يستنكر

المعارضون السوريون بين الداخل والخارج

راتب شعبو

ينطوي الكلام المستقر في اللغة السياسية السورية اليوم، عن معارضة داخلية وأخرى خارجية، على التباسات عديدة تعكس التباسات الواقع السياسي في سورية. كما ينطوي، إلى ذلك، على شحنة تنافر، وعلى ميل إلى التبخيس المتبادل بين الطرفين، لم يحمل ولا يحمل خيراً للشعب السوري.

المعارضون في الداخل لا يسمون المعارضة التي في الخارج «معارضة خارجية» بل «معارضة الخارج»، أي تتم إضافتها إلى الخارج لغوياً، رغبةً في تضمين التسمية معنى الالتحاق أو التبعية السياسية للخارج. من دون استعداد للتفكير فيما أدى إلى نشوء ظاهرة المعارضة الخارجية، أو في فساد فكرة الربط الآلي بين الخارج والتبعية. في المقابل، وعلى اعتبار أن الإضافة إلى الداخل لا تتضمن بذاتها معنىً سلبياً، فقد اعتمد المعارضون «الخارجيون» تسمية معارضة الداخل «معارضة النظام»، في تضمين يقول إن النظام يستغرق الداخل السوري، وإنه لا محل بالتالي لمعارضة في الداخل، ما لم تكن على هوى النظام وبرضاه ومنسوبة إليه. المشكلة الأصلية التي واجهتها دائماً الأحزاب المعارضة لنظام «حرق البلد» هي القمع الاستئصالي. في مثل هذا النظام، يوجد مزيج صلب يجمع الطبيعة الأمنية الشديدة إلى التعبئة السياسية الفاشية ضد المعارضين. وتقوم هذه التعبئة على اعتماد مبدأ عصبوي متعدّد الوجوه في شد الأتباع، إلى جانب نسف الأساس السياسي للمعارضة، في ذهنية النظام وجمهوره، لا يوجد محل لمعارضة سياسية. وفق هذه الذهنية، لا تنشأ المعارضة السياسية على أرضية سياسية حقيقية، بل تنشأ على أرضية فساد أخلاقي (حسد، خيانة، كراهية، أنانية، طمع ... إلخ) يتغلغل بالسياسة، كي يتمكّن من التغرير بالمغفلين. المعارضة، إذن، هي عدوان على المجتمع وعلى البلد بدوافع شرّيرة، تغذيها جهاتٌ لا تريد خيراً للبلد الذي يشكّل النظام تجسيده الكامل. من المشروع، إذن، حرق كل نزوع معارض. بفعل هذه التعبئة، ظهر جمهور النظام، بعد الثورة، أكثر ميلاً إلى قمع المعارضين من أجهزة النظام. وبفعلها نبت القول الفاشي الصريح: تطهير البلد بالحرق.

العلاج الذي اعتمدته المعارضة السياسية لهذه المشكلة قبل 2011 كان العمل السرّي، وهذا ما اختارته بضعة أحزاب، فلكي يتاح للحزب المعارض أن يقول رأيه السياسي بحرية، كان عليه أن يعمل تحت الأرض، وفي جو من الملاحقة الأمنية الدائمة التي أنتجت الآف السنوات من السجن، وخراب حياة مئات العائلات، وتدمير مستقبل الآف البشر. وبعد كل شيء، لم تكن النتيجة السياسية شيئاً يُذكر، فقد نشأت هذه الأحزاب وانتهت تقريباً من دون أن يدري بها الشعب السوري.

في الفترة نفسها، رأت أحزاب سياسية أخرى أن من الأجدى تفادي المواجهة مع النظام، وتشكيل ما يمكن تسميته «يسار النظام»، عبر المطالبة والضغط من داخل النظام، أو من جواره، وبشكل لا يستفز عدوانيته، أو يحرّض غريزته القمعية. لم يكن لهذه الأحزاب الاستراتيجية تأثير يذكر أيضاً، وقد تمكّنت آلية النظام من ابتلاع جواره.

كان في اللوحة السياسية، إذن، أحزاب سرية، تعارض بجرأة، وأحزاب علنية تواكب النظام من اليسار، أو قل تدعمه من اليسار. أما التيار الإسلامي فكان قد بادر إلى مواجهةٍ دمويةٍ مع النظام، خسرها والتجأ إلى الخارج، بعد أن حرق النظام وجوده في الداخل، بفعل القمع الدموي الرهيب، إضافة إلى القانون 49 لعام 1980، الذي يحكم بالإعدام على منتمي الإخوان المسلمين.

بعد وفاة حافظ الأسد ووراثة ابنه الحكم (صيف عام 2000)، تحرّكت اللوحة السياسية قليلاً في سورية، وظهر بعض النشاط العام المستقل، ولكن سرعان ما ارتدّ النظام على هذه الأنشطة، واستعاد وجهه الأمني القديم. في هذا الوقت، كانت الأحزاب السياسية المعارضة قد حفظت درساً يقول إن العمل السري شديد الكلفة وقليل الجدوى. بعض الأحزاب السرّية التي كان قد حطمها القمع، رمّمت نفسها وبدأت تجرّب العلنية مع تجنب إغضاب الوحش. عقب الثورة، ومع صعود الطغمة الحاكمة، تفجّرت اللوحة السابقة، واستقرّت على شكل جديد، بدلاً من ثنائية (سرّي/ علني) ظهرت ثنائية (خارج/ داخل). في اللوحة الجديدة، بات الخارج صنو السرية، فهو المكان الذي يتيح للمؤسسة المعارضة أن تكون أكثر جذرية في قولها. مع ملاحظة أن الخارج يعني الأمان للمعارض، فيما أما الداخل فقد بات صنو العلنية. وفي الحالتين، تقع الأحزاب تحت مرمى نيران أجهزة الأمن.

النقد الذي كانت توجهه الأحزاب المعارضة السرّية في زمانها للأحزاب المتحالفة مع النظام، أو المتعايشة معه، كان يمتلك دائماً مصداقية أخلاقية على الأقل (إذا وضعنا جانباً المعنى والقيمة السياسية للنقد)، لأن هذه الأحزاب كانت بالفعل تضع نفسها في مواجهةٍ خطيرة مع النظام، لم تكن الأحزاب العلنية لتجرؤ عليها. أي كانت الأحزاب الجريئة تدفع ثمن جراتها. في اللوحة الجديدة، لا يتمتع النقد الذي يوجّهه معارضو الخارج لمعارضة الداخل بهذه المصداقية الأخلاقية، ذلك أن الداخل هو من يواجه خطر القمع والتضييق، فيما يتمتع من هم في الخارج بالأمان. بهذا المعنى، فإن جراة الخارج الجريء مجانية. على أن الوثيقة التي نشرتها معارضة الداخل، الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) في استعدادها لمؤتمر كان سيعقد في 27 الشهر الماضي (مارس/ آذار)، ولم يسمح به النظام، تضمّنت طرحاً سياسياً جريئاً، لا يفضله طرح المعارضة الخارجية في شيء.

القول إن وجود معارضة الداخل شقّ المعارضة، وساعد النظام على المناورة واستثمار هذا التبعثر صحيح، لكن المعارضة، مهما من مجازر وانتهاكات بحقّ الإنسانية. وبعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945)، تحوّلت ألمانيا مع الوقت إلى نموذج يُحتذى للعالم، سواء اقتصادياً أو إنسانياً، لكنها في الوقت نفسه تظهر مخاوفها في خطواتها الجماعية على المستويين الأوروبي والعالمي، خشية وصمها بالنازية مجدّداً. إنه نوعٌ جديد من التربية، المرتكز على إبقاء النازية سيفاً مصلتاً بين سطور الكتب الدراسية، ومهدّداً البلاد في مستقبل ما بالثورة على ما قد يُعتبر «جلد ذات لا ينتهي».

من ألمانيا إلى الشرق الأوسط، تغيب التربية الموجّهة لمصلحة تربية عشوائية، ناشئة عن أزمات عسكرية واقتصادية وسياسية ودينية في بلدان عدة. يُمكن عزو ذلك إلى عوامل عدّة، بدءاً من سيطرة التطرّف الديني والسياسي والمالي، مروراً بالأزمات العسكرية والحروب المتناسخة، وصولاً إلى رفض بعضهم فكرة التغيير الإيجابي، خشية بروز أجيال مغايرة ذهنياً عن الأجيال السابقة. يخلق هذا الأمر نوعاً من فوضوية لا مركزية، تتمدّد في زوايا المجتمع، وتعزّزها سردية انفعالية للبقاء على قيد الحياة أمام متغيرات العالم. هنا حقيقة ثابتة: العالم لا يبقى كما هو، ولا يتغير، شأن كل شيء آخر. طالما الزمن لا يتوقف ولا يعود إلى الوراء، فإن العالم لن يتوقف ولن يعود إلى الوراء. تغيب هذه الحقيقة عمّن يمارسون التربية، الموجّهة أو العشوائية، بل يعملون بحسب قاعدة أن الثبات هو مفتاح الاستقرار الحياتي، بينما، عملياً، يختلف الثبات عن الاستقرار، كاختلاف كوكبي الأرض والمرّيخ حالياً. الثبات حالة تحتاج إلى فهم دورها كجزئية في تطوّر التربية مع تقدّم الزمن، تحديداً في سياق اعتمادها على الواقعين العملي والعلمي، لا على العاطفة و«الشعور بالحنين». أما الاستقرار فهو العنصر الناجم عن تصالح الزمن والإنسان والتطور، وأي خللٍ في هذه الثلاثية ستؤدي إلى فراغٍ في العالم، تغذيه الحروب والكوارث.

وسط هذا كله، سنفهم ما يدور في عالمنا حالياً، حين نعود إلى الخلف نحو عقدين أو ثلاثة. كيف كان أطفال الدول العربية أو شبابها في تسعينيات القرن العشرين؟ كيف كان تأثير الحروب الداخلية والاعتداء الخارجي على أوطانهم فكرياً وسلوكياً؟ ما دور المؤسسات التعليمية في حمايتهم، أو قدرتها على حمايتهم، أو قمعهم؟ حين نفهم ذلك، ندرك كيف أن الجزء الأكبر من أزمة كل بلد عربي نابعة من الداخل، لا من الخارج، فقدرة الخارج على التوغل في الداخل تضعف أمام أي وحدة داخلية. وهذه الوحدة لا تُبنى بالشعارات، ولا بالدعوة للجمهورية الحربية فحسب، بل بارساء تربيةٍ مبنيةٍ على التلاقي مع الزمن وتطوره، تنطلق من فكرة: أي قادةٍ نريد لهذا المجتمع بعد 20 أو 30 سنة؟ أما إذا قرّرنا تجاهل هذا الجوهر، وهو ما يحصل وسيحصل، فإن الفجوة الآخذة في الاتساع مع «جيل الإنترنت» ستستولد مفهوماً تربوياً خاصاً، تقضي فيه على جمادٍ ظنّ أنه لا يتغير.

تسرّع أميركي ألهب الوضع في اليمن

محمود الريماوي

ما إن رفعت واشنطن جماعة الحوثيين في اليمن (أنصار الله تيمنا بحزب الله في لبنان) من قائمة الإرهاب في يوم 16 فبراير/ شباط الماضي، مع الإبقاء على ثلاثة من قادة الجماعة على القائمة، حتى انفجرت موجة عنفٍ واسعةٍ وجديدة في اليمن، كانت تعز ومأرب مسرحا لها، مع توجيه طائرات إيرانية مسيّرة في حوزة الحوثيين ضرباتٍ لأهداف سعودية متتالية، وإسقاط دفاعات سعودية عديدا منها، وما زال نطاق هذه الموجة على اتساعه. وقد فسّر الإجراء الأميركي في واشنطن أنه لضمان إيصال المساعدات الإنسانية للمنكوبين في اليمن، وترافق مع صدور بيان عن ناطق في وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، قال فيه «إن الولايات المتحدة تحث الحوثيين على وقف الزحف نحو مأرب، ووقف جميع الأعمال العسكرية، والعودة إلى المفاوضات». وأضاف إن «هجوم الحوثيين على مأرب هو عمل جماعة غير ملتزمة بالسلام وبإنهاء الحرب التي ابتلي بها الشعب اليمني». وكان الرئيس جو بايدن قد ذكر، في خطوة غير مفهومة، أنه سيرفع الحوثيين من قائمة الإرهاب، وقد جاء قرار منتصف فبراير ترجمة لذلك الوعد الانتخابي.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الموقف من الحوثيين يتساوق مع التزام الإدارة الجديدة في واشنطن بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، بما جعل قرار رفع الجماعة من قائمة الإرهاب موجّها إلى طهران أيضا، وذلك كبادرة إيجابية من الإدارة الديمقراطية. وقد اتسم سلوك الحوثيين منذ ذاك بالتصعيد، وعكس طريقة إيرانية تنحو إلى المسارعة باستثمار الفرص أو ما تعتبرها فرصا سياسية وعسكرية، لتحقيق أكبر مكاسب سياسية ممكن. هكذا تمت قراءة القرار الأميركي، إيرانيا ولدى الأتباع الحوثيين، باعتباره يحمل اعترافا بهؤلاء. وينطوي على اعتراف بجملة الأمر الواقع القائم، فإذا ما قرئ هذا القرار معطوفا على مواقف للإدارة الديمقراطية تكشف العزم على إنهاء الحرب في اليمن، وتوحي إلى فجوات في تقدير الموقف بين واشنطن والرياض، فقد حمل ذلك طهران وأدواتها في اليمن على الجنوح إلى التصعيد، وطرح شروط سياسية على أية مفاوضات مزمعة مستقبلا، وتنعقد هذه الشروط على منح الحوثيين مكاسب كبيرة مكافأة لهم على وقف المسار السلمي للتغيير في اليمن، عقب موجة الربيع العربي في هذا البلد. وطرح المبادرة الخليجية للحل بين الفرقاء، وجنوحهم إلى الانقلاب على مختلف المكونات الحزبية والاجتماعية، والسعي إلى السيطرة العسكرية على الشمال، وعلى ما يتيسر من مناطق الجنوب، مع تهديد الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب على البحر الأحمر والتوجه إلى منح إيران سلطة التحكم بهما. وصولاً إلى تهديد السعودية، بالتنكيل بمكونات قبلية يمنية ذات صلات قديمة مع الرياض، وانتهاء بالتلويح بـ«فتح مكة»، وهو حلم إيراني، جرى التعبير عنه، عبر قيام بعثات الحج الإيرانية بحج سياسي، مثل تسيير التظاهرات وإثارة فوضى عنيفة في صفوف الحجيج أعواما مديدة، متزافقا مع دعوات إيرانية إلى إدارة إسلامية متعدّدة للأماكن المقدسة.

وبالنظر إلى مسار التطورات خلال الأسابيع الستة الماضية، وما اتسمت به من تصعيد حوثي ورفض للعودة الى المفاوضات، ووضع شروط المنتصر (غير المنتصر في الواقع)، يتبين أن التسرّع كان سمة القرار الأميركي، حيال جماعةٍ لا تتورّع عن التنكيل بالمدنيين بمختلف الأشكال، جديدها أخيرا تدمير مركز للمهاجرين في صنعاء على رؤوس القاطنين فيه، ما أدى إلى مصرع 45 مهاجرا. وقد كان في وسع الإدارة الديمقراطية إعلان التزامها بالوعود الانتخابية برفع الجماعة عن قائمة الإرهاب، مع التوضيح أن ترجمة هذا الالتزام مشروطة بعودة الحوثيين إلى المفاوضات، والإفراج عن المعتقلين، والتعاون التام مع مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، وتحييد المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وعدم وضع اليد عليها، إلى غير ذلك من ضمانات تجعل رفع الجماعة من قائمة الإرهاب مشروطا بتغير سلوك الانقلابيين، وتغيير رؤيتهم للحل، بموازاة حمل واشنطن الطرف الآخر (التحالف العربي) على الاستعداد لوقف إطلاق النار، وتجنيب المدنيين مخاطر الصراع والالتزام بالعودة إلى المفاوضات. وبدلاً من اعتماد هذه المقاربة التي تجعل القرار الأميركي ذا وظيفة واضحة وإلزامية بإطفاء عناصر الصراع تدريجيا، فقد سلكت إدارة بايدن سلوك من يبادر إلى تقديم هدية مجانية، قبل الخوض في أي شيء يتعلق بالصراع في اليمن، وهو ما انعكس تصلبا في المواقف الإيرانية تجاه العودة المزعمة إلى الاتفاق النووي، فقد سعت طهران وما زالت إلى رفع العقوبات مسبقا عنها، علما أن هذا الموضوع جزء من المفاوضات، بل إنها أخذت تتمنع عن قبول فكرة التفاوض نفسها، مع أن التفاوض ظل هدفا عزيزا لطهران على مدار السنوات الماضية، وتلك بعض مفاعيل القرار الخاطئ في توقيته، وفي تسويغ اتخاذه برفع الجماعة عن قائمة الإرهاب.

بموازاة ذلك، وفي هذه الأجواء بالذات، تقدّمت الصين لعقد اتفاقها الاستراتيجي مع إيران 25 عاما (خطوط تم رسمها حين زار الرئيس الصيني تشي جين بينغ طهران في يناير/ كانون الثاني 2016) شاملا التزود بالنفط الإيراني بأسعار مخفضة، واستثمارات مختارة في مجالات حيوية عدة بقيمة 400 مليار دولار، وتعزيز قدرات الجيش الإيراني على مختلف المستويات، وقد لا تقل البنود غير المنشورة أهمية عن تلك المعلنة. والملاحظ في مواقف إدارة بايدن إبداء التصلب حتى تاريخه مع دولة كبرى مثل الصين، مع إرسال إشارات تنبئ بحسن النيات مع دولة إقليمية توسعية مثل إيران. وهكذا أسهم التصلب المفرط نحو بكين، واللين غير المبرر مع طهران، إلى إعلان هذا التلاقي الاستراتيجي بين بكين وطهران، علما أن تاريخ التقارب والتعاون بين العاصمتين ليس حديث العهد، إذ تتولى الصين (مع روسيا) مهمة صد القرارات الدولية في مجلس الأمن بحق طهران، أو محاولة تفريغها من أثرها الرادع. وغني عن القول إن التوسع الإيراني في منطقتنا لا يؤرق الصين في شيء.

(كاتب من الأردن)

مقاتلون موجودون للحوثيين في العاصمة صنعاء في 23/ 3/ 2021 (فرانس برس)

كاريكاتير سعد المهندي

مستقبل فرنسا بيد اليمين المتطرف؟

عمر المرابط

تحاول زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف، رئيسة حزب التجمع الوطني مارين لوبان، جاهدة الوصول إلى سدة الرئاسة الفرنسية في الانتخابات المقبلة. وإذا كان وصول والدها جان ماري لوبان إلى الدور الثاني من انتخابات 2002 في مواجهة جاك شيراك قد شكل صدمة للطبقة السياسية الفرنسية آنذاك، ودفع لتشكيل «جبهة جمهورية» لمجابهة اليمين المتطرف، فإن الحال الآن يختلف عما كان عليه منذ عشرين سنة، ففي 2002 لم يتجاوز مؤسس الحزب، لوبان، عتبة الخُمس، وحصل على أقل من 18% مقابل شيراك، في حين حصلت وريثته، ابنته، على أكثر من ثلث أصوات الناخبين سنة 2017، ومنذئذ وهي تتطلع إلى رئاسة الجمهورية، تطمع وتطمح، تعمل وتعول على تحسين صورتها كي تصبح مقبولة لدى المجتمع الفرنسي الذي يجنح سياسيا في اتجاه مواقف أكثر يمينيّة وتطرفا.

حتى زمن قريب، كان الذين يصوتون لليمين المتطرف يخجلون من إعلان اختيارهم خشية اتهامهم بالعنصرية ومعاداة السامية والقرب من الأوساط النازية والفاشية، وكانوا يتكلمون من وراء حجاب ويبرزون مواقفهم، وفي التبرير نوع من الإقرار بالذنب. أما حاضرا، فقد نأى حزب التجمع الوطني بنفسه عن الخوض في المواضيع المثيرة، وتجنّب الحديث في المواضيع الشائكة، ومنها مسألة معاداة اليهود التي تسببت في إقصائه وتهميشه سابقا، حيث ما زال وصف جان ماري لوبان محرقة اليهود وغرف الغاز في الحرب العالمية الثانية مجرد «تفصيل على هامش التاريخ» في أذهان السياسيين. وعلى الرغم من محاكمته وتغريمه بثلاثين ألف يورو، فإن الإعلام لم يغفر له زلته، فاقصته ابنته، وتجنّب الحزب «معاداة السامية»، واستغل وقوع احداث إرهابية وإجرامية، ليركز حملاته على الإسلام والمسلمين، وهم لا بواكي لهم. وفي تقرير نشرته صحيفة «لوجورنال دو ديمانش» الفرنسية، يوم 28 مارس/ آذار، خلص إلى أنه: يعتقد حوالي 77% من الفرنسيين أن بلدهم بلد ذو ثقافة مسيحية، ويظن أكثر من 85% منهم أن العلمانية مهددة. يعتقد 47% من الفرنسيين بإمكانية التوافق بين قيم الجمهورية والدين الإسلامي، وتنزل النسبة إلى 32% عند المتعاطفين مع الحزب المتطرف. يعتقد 67% من الفرنسيين أن الهجرة تكلف فرنسا أكثر مما تجلب لها من منفعة، وترتفع النسبة إلى 81% عند المتعاطفين مع الحزب. يشعر 62% من الفرنسيين و81% من المتعاطفين مع الحزب بانعدام الأمان. يعتقد 75% أن فرنسا في حالة انتكاس وانحدار، وتصل النسبة إلى 91% عند هذا التيار. يعتقد حوالي 60% أن حزب التجمع الوطني عنصري، ويشكل تهديدا للديمقراطية الفرنسية. يعتقد 74% من المشمولين بالاستقصاء أن الحزب ينتمي لليمين المتطرف، ويظن 84% أن رئيسته مارين لوبان لا تصلح للرئاسة. الخلاصة أن أغلب الفرنسيين متفقون على أن فرنسا مهددة بثالوث خراب، كل عنصر فيه مرتبط بالآخر، ولا يمكنه فصله عنه، مشكل من «الهجرة، انعدام الأمن، والإسلاموية أو التطرف الإسلامي». ولكن إذ يُلاحظ تجذّر الأفكار اليمينية المتطرفة داخل أوساط المجتمع، يُلاحظ ضعف شعبية مارين لوبان، لأسباب تتعلق بشخصيتها أكثر مما تتعلق بالأفكار التي تعبر عنها، فيمكن الاستنتاج أن اليمين المتطرف استطاع ترويج أفكاره لدى الناس إليها، ما اضطر الأحزاب الفرنسية إلى الجنوح يمينا في مواقفها، خصوصا من الثالوث المذكور. ويكفي التذكير بمواقف الوزير الأول السابق، الاشتراكي مانويل فالس، إبّان حكمه من المهاجرين السوريين ومن الإسلام، بلّة (بإثبات اله

في نتائج الانتخابات الإسرائيلية

حسن نافعة

لم تنجح الانتخابات التشريعية الإسرائيلية التي جرت أخيرا، وهي الرابعة في أقل من عامين، في إيجاد مخرج للأزمة التي تمسك بتلابيب الحياة السياسية في إسرائيل، فقد أسفرت عن نتائج لا تساعد مطلقا على تشكيل حكومة مستقرّة، أو قابلة للاستقرار. لذا يرجّح معظم المراقبين فشل كل المرشحين المحتملين لتشكيل (وقيادة) حكومة تحظى بموافقة 61 نائبا في الكنيست، وهو الحد الأدنى للعدد المطلوب للفوز بثقة السلطة التشريعية. وحتى في حال نجاح أحد هؤلاء في تشكيل حكومةٍ تحظى بثقة أغلبية أعضاء الكنيست، فسوف تحتوي هذه الحكومة، في داخلها، على تناقضاتٍ تكفي لتفجيرها في أي لحظة، ومن ثم لن يكون هناك مفر آخر سوى اللجوء إلى انتخابات تشريعية جديدة خلال فترة قد لا تتجاوز ستة أشهر، وقد تمتد إلى عام على أقصى تقدير. وفي غياب مؤشّرات مقنعة تضمن نجاح الانتخابات التالية، أو أي انتخابات أخرى تجري في ظل أوضاع إسرائيل حاليا، يمكن القول، من دون مبالغة، إن الأزمة الحادثة ليست من نوع الأزمات العابرة، وإنما هي عميقة وممتدة، فقد كانت الانتخابات التشريعية كاشفة لمجموعة من الظواهر، يمكن إجمالها على النحو التالي:

الظاهرة الأولى، تتعلق بطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، فقد اختارت إسرائيل لنفسها نظاما برلمانيا خالصا. وعلى الرغم من سماته الديمقراطية الظاهرة، وربما بسببها، إلا أنه يواجه، منذ البداية، أزمة بنيوية تجعله عاجزا عن إفراز أحزاب أو كتل أو تيارات سياسية كبيرة، تتمتع بالحد الأدنى من التجانس اللازم لتمكينها من تحقيق أغلبية برلمانية، ففي جميع الانتخابات التشريعية التي شهدتها إسرائيل منذ تأسيسها لم يستطع أي حزب أن يحقق بمفرده أغلبيةً برلمانيةً تمكّنه من تشكيل حكومة بلون واحد، ولذا كانت كل الحكومات ائتلافية. مع ذلك، كان من الممكن تعويض هذا القصور الذاتي في بنية النظام السياسي الإسرائيلي، من خلال حكومات ائتلافية تقودها أحزاب قوية نسبيا، تحصل في العادة على نسب عالية من المقاعد البرلمانية تتراوح بين 40% و55%، فحزب ماباي (انبثق منه لاحقا حزب العمل) تمكّن من قيادة حكومات ائتلافية ذات توجه يساري، منذ نشأة الدولة الإسرائيلية عام 1949 وحتى ما بعد منتصف سبعينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من بروز حزب الليكود اليميني على الساحة، وتمكّنه من قيادة حكومة ائتلافية عام 1977، إلا أن نوعا من التوازن بين قوى اليمين واليسار استقر من 1977 وحتى 2006، ما سمح بتداول للسلطة في ظل حكومات مستقرة نسبياً، غير أن هذا التوازن ما لبث أن اختلّ تماما، بسبب انهيار قوى اليسار والوسط، وتصاعد قوى اليمين التي تشرذمت وانقسمت إلى قوى علمانية وأخرى دينية متطرّفة وثالثة فاشستية. صحيحٌ أن النظام السياسي الإسرائيلي حاول تجاوز أزمته البنيوية، من خلال قانونٍ يسمح بالانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، إلا أن هذه المحاولة باءت سريعا بالفشل، لأنها أدّت إلى تقوية وضع رئيس الوزراء، وأضعفت تماسك الائتلافات الحكومية الهشة. ولأن رئيس الوزراء لا يملك سلطة حقيقية في مواجهة الائتلافات الحكومية، لم يسفر التعديل التشريعي عن استقرار النظام، فتم العدول عن هذا القانون عام 2001، والعودة إلى النمط القديم. وبمرور الوقت، ازداد النظام السياسي ضعفا بسبب تشرذم الأحزاب وانقسامها، هو ما تعكسه نتائج الانتخابات التي استطاع فيها 13 حزبا وكتلة سياسية الحصول على تمثيل في الكنيست، منها حزب واحد فقط، هو الليكود بقيادة نتنياهو، حصل على 30 مقعدا، أي بنسبة لا تتجاوز 25% من إجمالي المقاعد. ولم يحصل الحزب الذي يليه إلا على 17 مقعدا، وتراوح نصيب بقية الأحزاب والكتل الأخرى بين أربعة وتسعة مقاعد. وتشير هذه النتائج بوضوح إلى مدى التشرذم الذي وصلت إليه الحياة الحزبية. يلفت النظر هنا أن الخلاف الرئيسي بين الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات لم يكن بشأن برامج أو أيديولوجيات ورؤى سياسية أو فكرية متباينة، وإنما دار حول شخصية نتنياهو، حيث انقسمت الأحزاب والكتل السياسية إلى فريق يؤيد استمرار نتنياهو في قيادة الحكومة وآخر يريد إزاحته كليا من المشهد السياسي. ولأن أيا منهما لم يحصل على أغلبية برلمانية تمكّنه من تشكيل الحكومة، فقد بدت أزمة النظام السياسي الإسرائيلي أشد استحكاما مما كانت عليه في أي مرحلة سابقة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي. ولأنه مجتمعٌ يعبر عن مشروع صهيوني يعمل على إقامة دولة يهودية على الأرض الفلسطينية، شكلته موجات استيطانية لمهاجرين من مختلف بقاع الأرض، لا يجمع بينهم سوى الديانة اليهودية، وترسخت أوضاعه عبر سلسلة من المذابح لسكان البلاد الأصليين، ومن الحروب مع الدول المجاورة، كان من الطبيعي أن يعكس تنوعا سياسيا وفكريا وإثنيا بالغ التعقيد، وأن تُمسك بخناقه عقدة الأمن التي ولّدت لديه إحساسا بالتهديد من الداخل والخارج معا. وقد شكّلت هذه العقدة الأمنية أحد الدوافع الرئيسية وراء تماسك المجتمع الإسرائيلي، والتفافه وراء حكومات ائتلافية، وأحيانا حكومات وحدة وطنية في أوقات الحروب والأزمات الخارجية، غير أن تراجع حجم التهديد الذي يواجهه حاليا، خصوصا بعد توقيع حكومات عربية على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وانحسار عمليات المقاومة الفلسطينية، بسبب الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وأخيرا اندفاع دول عربية عديدة نحو تطبيع علاقاتها بإسرائيل، على الرغم من تعنت موقفها من عملية السلام، كانت عوامل ساعدت على انحسار المخاوف الأمنية محددا لتوجهات الناخب الإسرائيلي. يلفت الانتباه هنا أن نتنياهو حاول استثمار الإنجازات التي حققها، عقب تمكّنه من الإسراع بوتيرة التطبيع مع عدة دول عربية، للحصول على مكاسب انتخابيةٍ تساعده على تشكيل الحكومة وقيادتها في المرحلة المقبلة، غير أنه فشل في ذلك فشلا ذريعا، فمع تراجع المخاوف الأمنية التي كانت تؤرّق المجتمع الإسرائيلي في الماضي، وتدفعه، في الوقت نفسه، نحو التماسك والوحدة، يتوقع أن يزداد المجتمع الإسرائيلي غير المتجانس بطبيعته انقساما وتشرذما.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بنوعية القيادات التي تتصدّر المسرح السياسي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة، فمن الواضح أن الحياة السياسية والفكرية في إسرائيل أصيبت، ومنذ فترة ليست قصيرة، بنوع من العقم، جعلها تبدو عاجزةً عن إفراز قيادات تحظى بالقدر نفسه من الاحترام الذي حظيت به بعض القيادات التاريخية، سواء كانت تنتمي لليسار، مثل بن غوريون أو غولدا مائير أو حتى بيريز ورابين، أو لليمين مثل بيغن أو شارون أو حتى شامير، فكل هؤلاء قدموا خدمات كبيرة للدولة الإسرائيلية. أما الآن، فتبدو الساحة السياسية في إسرائيل عقيمة وخالية تماما من أي قيادات سياسية وازنة، ولم يعد يتصدّرها سوى رجل واحد، اسمه بنيامين نتنياهو. وهذه ظاهرة تستحق التوقف عندها قليلا، فحين ولد نتنياهو كانت دولة إسرائيل قد أعلنت عن قيامها قبل شهور، وحين حققت إنجازها العسكري الأكبر في تاريخها، الانتصار في حرب 1967، لم يكن عمر نتنياهو قد تجاوز الثامنة عشرة عاما. وحين حققت إسرائيل إنجازها السياسي الأكبر في تاريخها، إخرج مصر من معادلة الصراع العسكري بالتوقيع على معاهدة صلح منفرد معها، لم يكن نتنياهو قد دخل معترك الحياة السياسية. لذا يعد صعوده السياسي السريع والمذهل ظاهرة تلفت الأنظار، فقد تولى رئاسة حزب الليكود عام 1993، وأصبح رئيسا للوزراء أول مرة عام 1996، وظل في هذا المنصب حتى عام 1999، ثم عاد إليه عام 2006 ولم يغادره، مسجّلا رقما قياسيا في عدد مرّات رئاسة الوزارة تجاوز به مؤسس الدولة الإسرائيلية، بن غوريون. اللافت هنا أن هذا المجد الشخصي لم يحققه رجلٌ أنجز لإسرائيل ما عجز غيره عن إنجازه، فليس في تاريخ نتنياهو ما يمكن اعتباره إنجازا سياسيا أو عسكريا لافتا، فضلا عن أنه يواجه اتهامات بالفساد واستغلال النفوذ قد تفضي به إلى السجن في أية لحظة. الشيء الوحيد الذي يجيده فن المناورة والخداع، وقد برع فيه إلى حد مذهل. وتميزه هذا هو ما مكّنه ليس فقط من البقاء على رأس الحكومة، بدلا من قضاء بقية عمره في السجن. لذا يمكن القول إن نتنياهو جزء من الأزمة التي تعيشها إسرائيل، وليس جزءا من الحل.

> نجح نتنياهو في إحداث انشقاق في صفوف الأحزاب العربية، ترتب عليه دخولها الانتخابات بقائمتين
>
> الخلاف بين الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات لم يكن بشأن برامج ورؤى سياسية وإنما حول شخصية نتنياهو

الملاحظة الرابعة والأخيرة، تتعلق بالأحزاب والكتل السياسية العربية في إسرائيل، والتي تمثل من اصطلح على تسميتهم «عرب 48». كانت إسرائيل قد بذلت جهودا مضنية للقضاء كليا على هوية أصحاب الأرض الأصليين، لكنها فشلت فشلا ذريعا في هذا. وفي ظل تواصل إصرارهم على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية، راح فلسطينيو الداخل يشكلون تدريجيا شوكة في حلق إسرائيل، خصوصا بعد نجاحهم في تشكيل قائمة انتخابية تمكنت من الفوز بـ15 مقعدا في انتخابات مارس/ آذار 2020، لتصبح بذلك ثالث أكبر كتلة تصويتية في الكنيست السابق. ولأن عرب 48 يشكلون ما لا يقل عن 20% من إجمالي سكان إسرائيل، ويتعرّضون، في الوقت نفسه، لأنواع من الاضطهاد والحصار من السلطات الإسرائيلية، كان مأمولا أن يصبحوا جزءا من الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن يواصلوا صعودهم السياسي، والتحوّل من ثم إلى رقم صعب في معادلة السياسة الإسرائيلية، يجبر إسرائيل، في نهاية المطاف، على تغيير موقفها من القضية الفلسطينية والاعتراف للشعب الفلسطيني ككل بحقوقه الوطنية. ولكن يبدو أن ظاهرة التشرذم التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي قد تمدّدت لتطال أصحاب البلاد الأصليين أيضا، فقد نجح نتنياهو في إحداث انشقاق في صفوف الأحزاب العربية، ترتب عليه دخولها الانتخابات بقائمتين، حصلت إحداهما على ستة مقاعد والأخرى على أربعة، ومن ثم خسرت خمسة مقاعد، أي ما يعادل ثلث قوتها التصويتية في الكنيست السابق. وبدون الدخول في تفاصيل الخلافات المستعرة بينها، يمكن القول إن الوضع الحالي للأحزاب والكتل السياسية العربية يساعد على استحكام مأزق مزدوج يواجه كلا من المشروع الصهيوني والحركة الوطنية الفلسطينية نفسها. والمثير للتأمل هنا، وهو ما يشكل مفارقة تبعث على الضحك والأسى في الوقت نفسه، أن نتنياهو، والذي يكنّ أعمق مشاعر الكراهية للعرب، وخصوصا للفلسطينيين، قد يتمكّن من الإفلات من السجن والبقاء على رأس الحكومة الإسرائيلية بدعم من رئيس القائمة المشتركة (أربعة مقاعد)، منصور عباس الذي ينتمي للتيار الإسلامي. وتلك قمة المأساة أو الملهاة التي كشفت عنها الانتخابات الإسرائيلية.

(أكاديمي مصري)

عن النسيج الاجتماعي التركي المهدّد باتفاقية إسطنبول

حسام أبو حامد

نشرت الجريدة الرسمية التركية، السبت 20 الشهر الماضي (آذار/ مارس)، قراراً للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يقضي بالانسحاب من «اتفاقية إسطنبول» الموقعة مع مجلس أوروبا، والخاصة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، والتي صيغت في إسطنبول عام 2011، وصادق عليها البرلمان التركي عام 2012. لم يحدّد المرسوم أسباباً، لكن، وفيما بدا تأييداً للخطوة، غرّدت وزيرة الأسرة التركية، زهرة زمرد سلجوق، عبر «تويتر»، مؤكّدة أن حقوق المرأة في تركيا تصونها اللوائح التشريعية المحلية، وديناميكية النظام القانوني. لم تلق الخطوة انتقادات دولية وأوروبية وحسب، بل أثارت في تركيا نفسها غضب مئات النساء ومناصري حقوق المرأة، الذين تظاهروا غاضبين، رافعين صور نساء قضين ضحايا للعنف الأسري، ورأوا في الانسحاب من الاتفاقية قراراً يقضي «في ليلةٍ واحدة» على تاريخ من النضال من أجل حقوق المرأة، بينما رأت فيه أحزابٌ معارضةٌ خطوة تختزل النساء في مواطناتٍ من الدرجة الثانية، وتبرّر القتل بحقهن. أثار القرار الرئاسي جدلاً حقوقياً بوصفه انقلاباً على حقوق 42 مليون امرأة، وجدلاً سياسياً ودستورياً، فشبّهه معارضون سياسيون بانقلاب عام 1980 العسكري، ورأوا أن خطورته تتمثل في أنه لا يلغي الاتفاقية وحسب، بل معها أيضاً إرادة البرلمان والسلطة التشريعية في تركيا.

بعد القرار الرئاسي، وفي خطوةٍ قد تكون الأولى من نوعها، على صعيد تبنّي الحكومة التركية إحصاءاتٍ رسمية تتعلق بالعنف ضد المرأة، نشر وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، عبر حسابه على «تويتر»، إحصائياتٍ بشأن العنف ضد النساء تبين انخفاض الحالات في بلاده مقارنة بالمعدل الأوروبي والعالمي، وأن معدل الجرائم المرتكبة ضد النساء عالمياً هو 13 جريمة لكل مليون، وأن هذا المعدّل ينخفض في أوروبا ليصل إلى سبع حالات لكل مليون، زاعماً أن هذا المعدل في تركيا لا يتجاوز 3,8 حالات من بين كل مليون. لا تتطابق هذه الأرقام مع أخرى سبق أن قدّرتها منظمة الصحة العالمية، وذهبت إلى أن 38% من النساء في تركيا يتعرّضن للعنف من الشريك مقابل حوالي 25 % من النساء الأوروبيات. وأحصت المنظمة المحلية «We Will Stop Femicide» 300 جريمة قتل في العام الماضي، و474 حالة عام 2019، أي أكثر من ضعف عدد الحالات المسجلة في عام 2011.

تربط اتفاقية إسطنبول بين العنف ضد المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، وتدعو إلى حماية الضحية/ المرأة، ومقاضاة الجناة، وصياغة سياساتٍ حكومية متكاملة، ويعتبرها مجلس أوروبا أول صكّ دولي شامل، لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة، يضع معايير ملزمة قانونياً. ومنذ 2019، أصبحت الاتفاقية مثار جدل في تركيا، فشكّكت الاتجاهات المحافظة في صوابية المصادقة على المعاهدة، لكونها، برأيها، تهدّد النسيج الاجتماعي التركي، وتقوّض الهيكل الأسري عبر الطلاق. وبالإضافة إلى مناصرتها حقوق المثليّين والمثليّات، فإنها تتعامل مع المرأة بوصفها فرداً، وتهمل أدوارها الاجتماعية داخل الأسرة، كما أن بنودها تهين قيم المجتمع التركي، لا سيما قيمة «الشرف»، حين تذهب إلى اعتبار التقاليد الدينية أحد الأسباب المولدة للعنف ضد المرأة. ويحتج مناصرو الاتفاقية على إصرار المحافظين على القراءة الخاطئة لها، ويرون أن منح المثليين حقوقاً لا يضرّ بأخلاق المجتمع، وإنما يعزّز المساواة، وأن اعتبار المرأة فرداً يخدم بشكل أفضل مكافحة العنف الأسري، وأن الاتفاقية لا تمسّ الدين، بل تقف ضد توظيفه لتقديم أعذار محتملة للعنف ضد المرأة، وأن الانسحاب منها خطوة ستقوّض الإنجازات التاريخية والإصلاحات التشريعية للبلاد التي سعت إلى التحرّر من الأدوار النمطية للرجال والنساء، وإلى إلغاء المواقف الاجتماعية التمييزية التي تستند إلى فكرة دونية أو تفوق أي من الجنسين.

بفضل الحركة النسائية التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، أحدثت كل من الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية إصلاحات مختلفة. مع محدودية نطاق هذه الإصلاحات، لا سيما في التشريع الأول للمساواة عام 1923، بما في ذلك الفرص التعليمية، وحظر تعدّد الزوجات، وحقوق الميراث المتساوية، والحقوق السياسية، وغيرها، أصبحت تركيا رائدة على صعيد حقوق المرأة إقليمياً في ثلاثينيات القرن الماضي. وفي الثمانينيات، اكتسبت النسوية، بموجتها الثانية، زخماً جديداً حين صادقت الحكومة، تحت ضغط الحركات الاحتجاجية عام 1985، على اتفاقيةٍ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتبرت العنف ضد المرأة جريمةً جنائية ترتكب بحقها بوصفها فرداً. مصادقة تركيا على عديدٍ من معاهدات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، سعياً منها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أعادها إلى مسار تقدّمي، لكن ذلك اصطدم باستمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة، والذي أصبح أكثر صراحةً في سعيه إلى تطبيق أجندة الحزب المحافظة. مع ذلك، أثمر كفاح الحركة النسوية التركية عن مصادقة البرلمان على معاهدة إسطنبول عام 2012، إلا أن انتقاداتٍ متزايدةً تعالت في تركيا تتهم «العدالة والتنمية» بتعطيل بنودها، وتبني خطاب وسياسات مناهضة للمرأة، وأن حكومته لم تفعل ما يكفي لمنع جرائم قتل النساء والعنف المنزلي. سعى أردوغان، منذ إعادة انتخابه عام 2018، إلى الاستحواذ على سلطات واسعة، محوّلاً تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي. وردّاً على رجال قانون اعتبروا أن قرار الرئيس لا يلغي الاتفاقية، لأن الدستور لا يخوّله الانسحاب منها من دون موافقة البرلمان. وقد أعلن وزير العدل، عبد الحميد غُل، أنه بينما يحق للبرلمان الموافقة على المعاهدات التي تبرمها السلطة التشريعية، فإنه يحق للسلطة التنفيذية الانسحاب منها.

> برزت الأمومة بوصفها جزءاً من الأيديولوجية الجنسانية لحزب العدالة والتنمية، وأصبحت الخطابات والسياسات المؤيدة للإنجاب علنيةً
>
> تربط اتفاقية إسطنبول بين العنف ضد المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، وتدعو إلى حماية الضحية/ المرأة، ومقاضاة الجناة

برزت الأمومة بوصفها جزءاً من الأيديولوجية الجنسانية لحزب العدالة والتنمية، وأصبحت الخطابات والسياسات المؤيدة للإنجاب علنيةً بشكل متزايد بعد عام 2007، وحثّ أردوغان النساء على إنجاب ثلاثة أطفال أو أكثر، وعبّر عن رأيه، في أكثر من مناسبة، بأن الرجال والنساء غير متساوين. الاحتجاجات وحدها عطلت أو أوقفت مشاريع قوانين برلمانية حاولت حظر الإجهاض، لكن انتشار الخطاب المعادي للإجهاض أحدث لدى القطاعات الصحية تنظيماً ذاتياً أصبح معه الإجهاض مسموحاً قانوناً، لكنه غير متاح عملياً. وفي 13 أغسطس/ آب عام 2019، أعلن الرئيس أردوغان عن خطة الحكومة الانسحاب من اتفاقية إسطنبول بشكل نهائي، وعلى الرغم من الاحتجاجات التي عمّت الشوارع، لم يبد أي نية في التراجع، ولم يثنه عن التقدّم نحو إلغاء الاتفاقية استطلاع للرأي أظهر العام الماضي أن الغالبية العظمى من الأتراك يعارضون قرار الانسحاب من اتفاقية إسطنبول والذي يظهر مدى تأثير المحافظين داخل حزب العدالة والتنمية، ونفوذ خطابهم المحافظ. ويحرص أردوغان، الذي تخلى عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ليعيد رسم تحالفات تركيا إقليمياً، مثبتاً أقدامها أيديولوجياً على تنشيط قاعدته الانتخابية بين المحافظين، في ظل استياء الناخبين من الانكماش الاقتصادي المستمر منذ سنوات، تمهيداً لمراجعة دستورية تقرّ دستوراً جديداً للبلاد، يبدو أنها ستعزّز الاستقطاب السياسي الاجتماعي في الداخل التركي، وتفتح الباب على جولة مواجهةٍ واسعةٍ بين الشخصية التركية العلمانية والنزعة المحافظة. هذه المواجهة المتكررة ما زالت التهديد الأكبر للنسيج الاجتماعي التركي.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads